وزير الكهرباء والماء والطاقة المتجددة ووزير المالية ووزير دولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار بالوكالة د.صبيح المخيزيم وسفير خادم الحرمين الشريفين لدى الكويت سمو الأمير سلطان بن سعد ووكيل وزارة الكهرباء والماء والطاقة المتجددة د.عادل الزامل والوكيل المساعد لمحطات القوى الكهربائية وتقطير المياه م. هيثم العلي ومدير عام هيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتكليف أسماء الموسى ومؤسس ورئيس مجلس إدارة أكوا باور محمد أبونيان ونائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة «اكوا باور» رعد السعدي والرئيس التنفيذي لمؤسسة الخليج للاستثمار إبراهيم القاضي في لقطة جماعية

توقيع وثيقة الالتزام لتنفيذ المرحلتين بالتعاون مع «الكهرباء» وتحالف يضم «أكوا باور» و«الخليج للاستثمار»

مليار دينار تكلفة المرحلتين الثانية والثالثة من «الزور الشمالية»

- عادل الزامل: المشروع سيوفر نحو 2700 ميغاواط و120 مليون غالون.. ما يجعله الأكبر بتاريخ الكويت
- أسماء الموسى: الوثيقة الموقعة مع تحالف «أكوا باور» و«الخليج للاستثمار» نقلة نوعية لإنتاج الطاقة
- وزارة الكهرباء تعكف على تنفيذ مشاريع جديدة.. ستخرج الكويت من عجز الإنتاج بحلول صيف 2028
- 3 سنوات للبناء والتشغيل.. و«الشراكة» ستكتتب نيابة عن المواطنين بنسبة 50٪ بمجرد تأسيس الشركة

طارق عرابي

وقعت أمس هيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص وثيقة الالتزام لتنفيذ المرحلتين الثانية والثالثة من مشروع محطة الزور الشمالية، وذلك بالتعاون مع وزارة الكهرباء والماء والطاقة المتجددة، وتحالف يضم شركة «أكوا باور» ومؤسسة الخليج للاستثمار.

وشهد التوقيع حضور كلا من: وزير الكهرباء والماء والطاقة المتجددة ووزير المالية ووزير دولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار بالوكالة د. صبيح المخيزيم، وسفير خادم الحرمين الشريفين لدى الكويت سمو الأمير سلطان بن سعد، ووكيل وزارة الكهرباء والماء والطاقة المتجددة د. عادل الزامل، ومدير عام هيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتكليف أسماء الموسى، ونائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة «اكوا باور» رعد السعدي، والرئيس التنفيذي لمؤسسة الخليج للاستثمار إبراهيم القاضي.

إنشاء محطة متكاملة

وبموجب هذا الاتفاق، سيتولى التحالف الفائز مسؤولية تصميم وتمويل وبناء وتشغيل وصيانة وتحويل المشروع، الذي يهدف إلى إنشاء محطة متكاملة لإنتاج الطاقة الكهربائية وتحلية المياه، وذلك من خلال تأسيس شركة مساهمة عامة.

ويأتي تنفيذ المشروع في إطار أحكام القانون رقم 39 لسنة 2010 بتأسيس شركات كويتية مساهمة تتولى بناء وتنفيذ محطات القوى الكهربائية وتحلية المياه في الكويت، وتعديلاته، والقانون رقم 116 لسنة 2014 بشأن الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

المحطة الأكبر بتاريخ الكويت

وفي تصريح للصحافيين عقب توقيع وثيقة الالتزام، اعتبر وكيل وزارة الكهرباء والماء والطاقة المتجددة د. عادل الزامل، أن الاتفاقية بمنزلة باكورة المشاريع الكبرى اللازمة لتوليد الطاقة الكهربائية اللازمة لمحطات الكهرباء بالكويت، لاسيما أن المشروع سيوفر ما يقدر بنحو 2700 ميغاواط ونحو 120 مليون غالون، ما يجعلها أكبر محطة لتوليد الكهرباء بتاريخ الكويت، متوقعا أن يبدأ إنتاج هذه المحطة في يونيو 2028، ما سيؤدي الى توسعة الشبكة الكهربائية بالبلاد وتوفير خدمة أفضل من الكهرباء والماء.

وقال أن المشروع سيعمل بنظام R/O (الموفر للطاقة) وبالتالي ستكون تكلفة إنتاج الكهرباء والمياه أقل عن السابق، الأمر الذي سيساهم في تخفيض تكلفة الانتاج، ما سينعكس على ميزانية الدولة وتعرفة الرسوم في المستقبل القريب، مؤكدا في ذات الوقت أن مشاريع الشراكة الجديدة ستتضمن جميعها خارطة طريق لالتزام الكويت بتقليل الانبعاثات الكربونية، بالإضافة إلى مشروعات الطاقة الشمسية والمتجددة التي ستطرح في المستقبل القريب.

انتهاء مرحلة عجز الطاقة

وأكد الزامل أن الوزارة بصدد الاعلان عن مشاريع مستقبلية جديدة، من بينها المرحلة الأولى من مشروع الخيران، والمرحلتين الثالثة والرابعة من مشروع الشقايا للطاقة الشمسية والمتجددة، ومشروع الشقايا 1 و2 بمعدل 1100 ميغاوات و500 ميغاواط على التوالي.

وأضاف أن المشاريع الحالية والمستقبلية هي التي ستخرج الكويت من مرحلة عجز إنتاج الطاقة الكهربائية بحلول صيف 2028، خاصة أن الوزارة لديها خطة موازية لتحديث محطات إنتاج الكهرباء القديمة مثل محطة «الشعيبة الجنوبية» و«الدوحة الشرقية».. وغيرهما.

تلبية الطلب المتزايد للكهرباء

وفي سياق متصل، ذكرت وزارة الكهرباء والماء والطاقة المتجددة أن المشروع يقع على ساحل الخليج العربي على بعد نحو 100 كيلومتر جنوب مدينة الكويت بمساحة إجمالية تبلغ نحو 500 ألف متر مربع بجوار الجزء الغربي من المرحلة الأولى لمحطة الزور الشمالية والجزء الشمالي لمحطة الزور الجنوبية.

وأكدت أن المشروع يهدف إلى تلبية الطلب المتزايد على الكهرباء والمياه في الدولة وتوفير البنية التحتية اللازمة لتنفيذ المشروعات المدرجة ضمن الخطة التنموية، موضحة أنه سيسهم أيضا في تشجيع مشاركة القطاع الخاص والاستفادة من خبراته في خفض تكاليف إنشاء وتشغيل محطات القوى الكهربائية وتسريع الإنجاز وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية.

من جانبها، أكدت مدير عام هيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتكليف أسماء الموسى، أن وثيقة الالتزام الموقعة مع تحالف شركة «أكوا باور» ومؤسسة الخليج للاستثمار، تعتبر بمثابة نقلة نوعية لإنتاج الطاقة والكهرباء في الكويت، لاسيما أن المشروع يمثل محطة محورية ضمن استراتيجية الدولة لتلبية الطلب المتزايد على الكهرباء والمياه، ودعم استقرار الشبكة الكهربائية الوطنية، وتعزيز جاهزيتها لمواكبة مشاريع التنمية المستقبلية.

وشددت على أن المشروع يعكس التوجه الحكومي لإشراك القطاع الخاص في تطوير البنية التحتية، والاستفادة من خبراته في مجالات التصميم والتنفيذ والتشغيل، بما يسهم في خفض التكاليف، وتسريع الإنجاز، وتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية، إلى جانب جذب الاستثمارات الأجنبية وتمويل مشاريع تنموية كبرى داخل البلاد.

القدرة الإنتاجية

وأضافت الموسى بأن هذا المشروع يعتبر ثاني مشروعات مجمع الزور لإنتاج الطاقة وتحلية المياه، حيث تصل طاقته الإنتاجية إلى ما لا يقل عن 2700 ميغاوات باستخدام تقنية الدورة المركبة، إلى جانب قدرة تحلية تبلغ 120 مليون غالون إمبراطوري يوميا، كما يمثل المشروع أحد أضخم مشاريع الهيئة حتى اليوم، إذ تبلغ قدرته الإنتاجية نحو ضعف ما تم إنجازه في المرحلة الأولى من مشروع الزور الشمالية، وبالإضافة إلى كل ذلك يحظى المشروع بدعم تمويلي من مجموعة من البنوك المحلية والعالمية، بتكلفة تتجاوز مليار دينار، ما يعكس مستوى الثقة العالية التي تحظى بها بيئة الاستثمار والشراكة في الكويت.

وقالت إن تكلفة المرحلتين تتجاوز مليار دينار، وأن المستثمرين هم من سيتحملون تلك التكلفة وليست الحكومة، فيما يتوقع أن يستغرق تنفيذ المشروع مدة 3 سنوات، علما بأن المشروع سينفذ بنظام PPP، وفق حصص بواقع 40٪ للشركة المستثمرة و50٪ للمواطنين الكويتيين، و10٪ للجهات العامة التي يحق لها الاستثمار في هذا النوع من المشاريع.

وأكدت على أن خطوة توقيع وثيقة الالتزام سيتبعها تأسيس شركة المشروع من قبل التحالف الفائز، لتبدأ فيما بعد مرحلة توقيع عقود الشركة للبدء في مرحلة التنفيذ الفعلية، مبينة أن مرحلة البناء والتشغيل ستكون 3 سنوات، ومن ثم التشغيل التجاري وطرح الاسهم للاكتتاب، علما بأن هيئة مشروعات الشراكة هي التي ستكتتب نيابة عن المواطنين بنسبة 50٪ بمجرد تأسيس الشركة.

د. عادل الزامل وأسماء الموسى ورعد السعدي وإبراهيم القاضي خلال توقيع وثيقة الالتزام لتنفيذ المرحلتين الثانية والثالثة لمشروع محطة الزور الشمالية (قاسم باشا)

أكد على أن مشروع محطة الزور الشمالية جزء من التكامل الاقتصادي بين البلدين

السفير السعودي: العلاقة السعودية ـ الكويتية «مصير ومستقبل واحد»

أكد سفير خادم الحرمين الشريفين لدى الكويت سمو الأمير سلطان بن سعد، على أن مشروع محطة الزور الشمالية يعد امتدادا للشراكات الاستراتيجية، وجزءا من التكامل الاقتصادي بين الكويت والمملكة العربية السعودية.

وأشاد السفير بالعلاقات الثنائية التاريخية بين البلدين الشقيقين بكافة الأصعدة واصفا إياها بـ«المصير والمستقبل الواحد»، مضيفا بأن تحالف «أكوا باور» لتنفيذ المشروع يدل على كفاءتها خاصة أنها تعد من أكبر الشركات السعودية في مجال الطاقة علاوة على ثقة القيادة الكويتية فيها مؤكدا حرص القيادة السعودية على دعم وتطوير الشركات وخلق فرص للمنافسة على المسارات العالمية.

توقيع عقد «الشقايا» بالربع الأول من 2026

أكد وكيل وزارة الكهرباء والماء والطاقة المتجددة د.عادل الزامل، على ان مشروع «الشقايا» الموقع مع الجانب الصيني، حاليا بمرحلة قيد إعداد الدراسة الفنية من قبل الجانب الصيني مع الهيئة العامة للاستثمار، معربا عن أمله في أن يتم الانتهاء الدراسة خلال الاشهر القليلة القادمة، على أن يدخل المشروع الخدمة خلال عام 2028.

وقال إن الوزارة وقعت مذكرة التفاهم مع الجانب الصيني بتاريخ 17 مارس الماضي، مع إعطائهم مهلة 6 أشهر قابلة للتجديد، متوقعا ان يتم توقيع عقد التنفيذ خلال الربع الأول من 2026.

99٪ نسبة الإنجاز بمشروع «أم الهيمان»

قالت مدير عام هيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتكليف أسماء الموسى، أن مشروع «أم الهيمان»، أصبح جاهزا تقريبا، وذلك بعد تنفيذ ما نسبته 99٪ من المشروع، مؤكدة أن حصص المشروع موزعة بواقع 40٪ للشركة المستثمرة و50٪ للمواطنين الكويتيين، و10٪ للجهات العامة التي يحق لها الاستثمار في هذا النوع من المشاريع.

وأضافت أن توزيع أسهم الاكتتاب على المساهمين بالمشروع ستبدأ بمجرد بدء التشغيل التجاري للمشروع، مؤكدة على أن الهيئة لديها عدد من المشاريع الجديدة من بينها مشروع الخيران الذي سيتم الاعلان عنه الشهر المقبل، ومشاريع أخرى للطاقة المتجددة منها «الشقايا» و«الدبدبة» التي تطرحها هيئة الشراكة بالتعاون مع وزارة الكهرباء، وهي المشاريع التي دخلت مرحلة التأهيل والطرح.

بنهاية الربع الثاني من 2025.. وعوائد العقارات التجارية تتراوح بين 5,9٪ و9٪

«بيت التمويل»: عوائد العقار الاستثماري تحافظ على تنافسيتها بين 6,4٪ و7,3٪

ذكر تقرير صادر عن بيت التمويل الكويتي، أن قيمة التداولات العقارية في الكويت اقتربت من مستوى 1,07 مليار دينار في الربع الثاني من 2025، وفق بيانات ومؤشرات إدارة التسجيل والتوثيق بوزارة العدل، وذلك بنسبة زيادة 19,1٪ عن قيمتها بالربع الأول من العام الحالي، وتعد مرتفعة بنسبة ملحوظة وصلت إلى 17,7٪ على أساس سنوي.

وأشار التقرير إلى أن ظهور تباين في معدلات العائد السنوي على العقارات الاستثمارية والتجارية، فيما تباطأت الأسعار في مكون خدمات السكن ضمن مؤشرات التضخم للفترة المذكورة.

وأكد تقرير «بيت التمويل» أن العقارات الاستثمارية ما زالت تتمتع بعوائد تنافسية مقارنة بالفرص الاستثمارية الأخرى، حيث تتراوح بين 6,4٪ و7,3٪ بنهاية الربع الثاني، وذلك وفقا لعوامل التميز بالمحافظات المختلفة، مع العلم بأن نسبة العائد من البيع لا يشمل المخالفات المفروضة وفق اللوائح والقوانين المطبقة في بلدية الكويت، ومنها تأجير السرداب وإنشاء وحدات سكنية بمساحات أقل من الحد المسموح.

وسجل متوسط عوائد العقارات الاستثمارية في محافظة العاصمة 6,72٪ بنهاية الربع الثاني 2025، وفي محافظة حولي يبلغ متوسط معدل العائد على العقار الاستثماري 6,60٪، ويبلغ متوسط العائد على العقارات الاستثمارية في محافظة الفروانية 6,76٪، وفي محافظة الأحمدي 6,97٪، وبمحافظة مبارك الكبير يصل متوسط العائد إلى 6,76٪ ويسجل في محافظة الجهراء 6,73٪ بنهاية الربع الثاني 2025.

وعلى صعيد العقارات التجارية، أشار تقرير بيت التمويل الكويتي إلى أن نسب العوائد للقطاع تتراوح بين 5,9٪ و9٪ وفق بيانات الربع الثاني 2025 في مناطق محافظات الكويت، وقد سجل متوسط عائد العقار التجاري في محافظة العاصمة 6,94٪ بنهاية الربع الثاني 2025 في حين سجل متوسط العائد على العقار التجاري في محافظة حولي 7,42٪، ويصل متوسط العائد في بعض المواقع في منطقة حولي 7,46٪ وفي منطقة السالمية إلى 7,36٪.

ويبلغ متوسط العائد على العقارات التجارية في محافظة الفروانية 7,73٪ بنهاية الربع الثاني 2025، ويصل متوسط العائد في بعض مناطقها التجارية كما في المواقع المطلة على الشوارع الرئيسية بالمحافظة إلى 7,63٪ وفي مواقع من منطقة خيطان إلى ذات النسبة تقريبا، وفي بعض المواقع الداخلية من منطقة الضجيج إلى 7,80٪ بينما يصل متوسط العائد في منطقة جليب الشيوخ إلى 8٪.

ويبلغ متوسط العائد على العقارات التجارية في محافظة الجهراء إلى 7,45٪، ويصل المتوسط في شارع مرزوق المتعب إلى 7,35٪ بنهاية الربع الثاني 2025.

يصل متوسط العائد على العقار التجاري في محافظة الأحمدي إلى 7,91٪، ويصل متوسط العائد على العقارات التجارية في المواقع الداخلية في منطقة الفحيحيل إلى 7,88٪، وفي بعض الأماكن الرئيسية من منطقة الفنطاس إلى 7,60٪ وفي منطقة المنقف يصل متوسط العائد إلى 8,25٪، بينما يسجل متوسط العائد في محافظة الجهراء 7,45٪ بنهاية الربع الثاني 2025.

التضخم في الكويت يواصل تراجعه بالأشهر الأخيرة

ذكر تقرير بيت التمويل الكويتي، أن نسبة التضخم في الكويت انخفضت بالأشهر الأخيرة وفقا لآخر بيانات الإدارة المركزية للإحصاء، إلا أنه ما زال أعلى قليلا من مستوياته في بعض دول الخليج العربي، فقد سجل مؤشر الرقم القياسي للأسعار في الكويت 136,5 نقطة بنهاية مايو من عام 2025

ويلاحظ انخفاض مستوى التضخم السنوي بالكويت خلال الأشهر الأخيرة، حيث سجل أقل من 2,3٪ بنهاية مايو 2025، مقابل 3,2٪ في مايو و2,8٪ في نهاية الربع الثاني من عام 2024، وفي ظل زيادة متفاوتة لمستويات الأسعار، وتباطأت الأسعار في مكون خدمات السكن حين شهدت تضخما سنويا طفيفا نسبته 0,7٪ بنهاية مايو 2025 مقابل مستوى تضخم سجل 1,4٪ بنهاية مايو 2024.